# افتتاحية المجلة

أ.د: الزبير عروس(*)

قضايا التسامح لها تاريخ، ارتبط بأشد الارتباط بخصوصية التجربة الدينية ومآسيها عبر الأزمنة، وأخذ مفهومه بُعداً فلسفياً مع بدايات القرن السابع، وتجسد من الناحية القانونية في الفترات الزمنية للقرن العشرين، خاصة بعدما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعون (1948)، ليتكاثف رصيده من الاهتمام مع صدور جملة من الإعلانات والعهود الدولية ذات الصلة، والتي جسدت مطالب مسيرة النضال الكوني من أجل الحرية، العدالة والتسامح بين بني الإنسان، كل الإنسان.

لقد أخذ هذا المفهوم الشكل المقنن في مضامين متون جملة من الدساتير على مستوى بعض دول العالم، وانتقل إلى مرتبة الأداة لاستعمالها بشكل معمم في الجدل القائم حول إمكانية قيام مجتمعات المواطنة والعيش المشترك الذي تكون قاعدته المبدأ المطلق لمعنى التعدد والتنوع القائم على الاعتراف والاحترام المتبادل وفق المقولة الأوسع له ، والتي تجعل من التسامح ميزة إنسانية تربطه أشد الارتباط بالكينونة البشرية. بهذا المعنى والسياق دخل متون التراث العربي، مع الجهد ألتنظيري الذي قام به «فرح أنطوان» سنة 1902، وذلك في إطار تأويله وتقديمه لمنظومة الحداثة السياسية الغربية وجعلها إمكانية سوسيولوجية يمكن تطبيقها على حال الوضع القائم في حينه في المنطقة، ووفق هذا المسار حاول إبراز أهمية محتوى مفهوم التسامح وجعله حاجة ملازمة للتحرر من الانغلاق والتعصب ومعاداة الآخر المخالف.

إن هذا الجهد المبكر، لم يقلل الاهتمام به على مستوى الدراسات الآنية نتيجة استمرار الحال، والزيادة المهولة في درجات اللا تسامح، حتى على مستوى الذات الواحدة التي كانت منسجمة تاريخياً. فالتسامح كمفهوم، مع جملة من القضايا المركبة على مستوى العيش المشترك، هو الآن موضوع للدراسات والأبحاث المكثفة على مستوى جل المراكز التي تعنى بالحرية وترقية حقوق الإنسان في منطقتنا المنكوبة والمصابة بداء لتعصب ومحاولات نفي الآخر، كل الآخر .

فالحديث عن مضامينه في إطار الوضع العام المتأزم الذي تمر به مجتمعاتنا ليس سابقة تاريخية من حيث "النضال" المدني، وليس بدعة من حيث الممارسة الأكاديمية، والذي نرى أن تكون بدايته الأنسب تبعا للقول المأثور الذي يفيد أن «النفوس الكبيرة وحدها هي التي تعرف كيف تسامح». هذا القول تعززه جملة من مواقف أهل الذكر والعقل والروح، أولها لأبي حيان التوحيدي الذي يقول:«من عاشر الناس بالمسامحة، زاد استمتاعه بهم». ويعمق هذه السماحة بيت من الشعر لعبد الحميد ابن باديس:

**وسامح أخاك إن ظفرت بنقصه وسل رحمة ترحم ولا تكسب إثما**

يبقى السؤال الأكبر لفيلسوف روح التسامح «غاندي»:«إذا قابلت الإساءة بالإساءة، فمتى تنتهي الإساءة؟».

قد يكون الجزء الأسهل للإجابة عن هذا السؤال في موضوع هذا العدد من المجلة، الذي نركز فيه على قيّم التسامح وسؤال الدين، كل الدين، في مسعى منهجي لرصد الموقف من الآخر المخالف، مسعى نأمل أن يمهد من الناحية المعرفية لسلسة من الأعداد، والتي سنركز فيها مستقبلاً على جملة من القضايا ذات الصلة بالمسألة الدينية والممارسات الاجتماعية على تعدد أصنافها، وتشابك قضاياها مع التسامح وترقية حقوق الإنسان، وصولاً لأمل بناء مجتمع المواطنة القائم على العدل، المساواة والاعتراف بالآخر المخالف في ظل

الاحترام المتبادل .

هذا لا يتأتى إلا بالدراسات المتأنية والمعمقة على المستوى المعرفي والسوسيولوجي للوضع القائم، والذي يتميز بتفشي ظاهرة اللا تسامح، والتي وصلت إلى درجة التجذر في المجتمعات التي ننتمي إليها ثقافياً، خاصة في العقود الأربعة الأخيرة. هذه المجتمعات باتت أقل تسامحاً مما كانت عليه حيال بعض مكوناتها الدينية، العقائدية، وحتى على مستوى المدارس الفقهية للدين الواحد. وأكثر من ذلك وصل اللا تسامح والتمييز إلى درجة الاستبعاد على مستوى النوع الاجتماعي والتمييز العنصري اتجاه بعض الفئات الاجتماعية التي تعاني من قهر الحال نتيجة الأزمات التي تمر بها المنطقة.

ظاهرة زاد من حدتها انتشار القراءات المتطرفة والشاذة لتعاليم النص الديني، مما أدى إلى تفشي مظاهر الإقصاء والتكفير وعدم الاحترام للآخر، وحتى التطاول على حقوقه، ومحاولة منعه من ممارسة هذه الحقوق. والمؤسف أن هذه الظاهرة نشأت وتفاقمت دون أن يتخذ ما يكفي من الإجراءات، لتكريس ثقافة التسامح والعيش المشترك والاعتراف بالآخر، واحترام التعددية الدينية والفكرية وعزل التيارات التكفيرية والإلغائية منها، والتي تستهدف مختلف مكونات مجتمعاتنا، وألحقت أفدح الأضرار المادية والمعنوية بأهل الانتماء الحضاري والديني الواحد نتيجة توظيفها للفكر وبعض عناصر تراث الثقافة المشوهة، لارتباطها أشد الارتباط بالبيئة والمحيط الاجتماعي والسياسي المساعد على العنف اتجاه الآخر المخالف.

مهما يكن، عندما نتحدث عن تيارات العنف والتطرف، يجب عدم الخلط، ووضع مجمل تيارات الحركات الدينية تحت عنوان واحد، لأن بعضها كان تاريخياً طرف مشارك في عملية التحرر من قوى الهيمنة والإذلال الاستعماري، بل وظفت حقلها المعرفي الديني بطريقة إيجابية في مسار نضالها من أجل المساواة بين جميع مكونات دائرتنا الحضارية، هذا لا يجعلنا نغفل أن ذات الحركات، ولأسباب موضوعية سياسية خرجت من عباءتها تيارات متطرفة اتخذت من التكفير مذهباً، والعنف وسيلة، فأوقعت أفدح الأضرار بذواتنا قبل ذات الآخر بدعوة «الجهاد»، مع قلة التفقه في الشريعة نصوصاً ومقاصد، مما أوقعنا في متاهات التكفير والتضليل والعداء للذات، وللآخر المخالف في ذات الوقت ،اعتماداً على المبسط من الفتوى في أخطر ما حرم بالنص: الدماء، الأموال والأعراض.

يتم هذا تارة تحت عنوان إعادة الخلافة، وأخرى تحت ذريعة صون الأخلاق، وثالثة بدعوة إعادة الحق السياسي المغتصب، وهذا كله ما هو في الحقيقة ،إلا نتاج الثقافة المأزومة التي تعتمدها تيارات العنف التي تتميز بضيق الأفق، وعدم الاكتراث بالرأي الآخر، والانغلاق الفكري والتعصب وعدم قبول الاختلاف، والتفسير السطحي للنصوص ، وغياب فقه المقاصد، واختلال ميزان المصالح والمفاسد، مما نشأ عنه غلو في قضايا تمس بجوهر الحياة.

لكن، وفي ذات الوقت هناك تيارات دينية أخرى نابذة للعنف اتجاه الآخر المخالف عقائدياً وسياسياً، تيارات تعتمد أسلوب التغيير السلمي، وحق الآخر في العيش، والتعبير السياسي الديمقراطي الحر، بل تذهب مع الرأي القائل بضرورة القيام بمراجعة كلية للنص الدستوري وتضمينه مواد تتضمن شروط تطبيقية صريحة التسمية لكل مكونات المجتمع، مع الاعتراف البيّن بحقوق وكفالة الآخر المخالف، وضمان حريته أفراداً وجماعات بما ينسجم مع الحاجة لدسترة «قوننة» مفهوم «المواطنة الفاعلة والمتساوية»، وبما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية الخاصة بالحقوق الدينية.

قد يكون مشروع قانون سنة 2013 لتعزيز المنظومة القانونية ذات الصلة بمحاربة التمييز العرقي والديني في الجزائر يدخل ضمن هذا المسعى العام لجعل قانون العقوبات يجرم التمييز الديني، أو على أساس اللون أو الأصل أو الجنس، ومن ثم تجريم أي سلوك تمييزي مهما كان شكله، واعتباره مساساً بحقوق الإنسان. كل هذا يبقى بدون فعالية إذا لم يتم ــ وبشكل جوهري ــ إعادة النظر في كل محتويات المناهج الدراسية في مختلف مراحل العملية التعليمية والتربوية، ولا يجب أن يقتصر الأمر على التربية الدينية، بل الأمر يجب أن يكون

أشمل لتنقيح كل محتويات المناهج من كل ما يمكن أن يكون قد علق بها من أفكار ومفاهيم تمس بالعيش المشترك والتسامح والإخاء، ومن ثم ضرورة العمل على تغذية هذه المناهج بقيم الحرية والعدالة والتسامح والاعتراف بالتعدد والتنوع والمواطنة المتساوية والفاعلة ، ومن ثم ضرورة العمل على تعميق المضامين المدنية والديمقراطية في خطاب الوعظ والإرشاد، وتأهيل الأئمة والوعاظ وتدريبهم، وتشجيعهم على التحلي بمزيد من الجرأة في مواجهة الأفكار الشاذة، و العمل على نشر ثقافة الأخوة والتسامح والعيش المشترك، وتعميم قيم الحرية والتعددية بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، وهذا في إطار خطة أشمل تهدف إلى تعميم هذه المفاهيم، والحرص على عدم إبقاء الحوار حول هذه القضايا في الإطار النخبوي، بل يجب نقله والتوجه به إلى البيئة الشعبية التي تحوّل بعضها ولأسباب عديدة إلى بيئات حاضنة لثقافة الكراهية والتطرف والغلو، وحتى نفي الآخر المخالف على مستوى السلوك والرمز الاجتماعي، حتى لو كان من ذات العقيدة، أو المذهب الواحد، وهذا لا يجدي نفعاً إذا بقي الخطاب الإعلامي الرسمي، والخاص على يبث ثقافة الخصوصية المبسطة التي تشرعن وتدعو إلى الكراهية والتحريض على العنف واحتقار المعتقدات الأخرى المخالفة.

## الهـــــوامش:

(*) **أ.د: الزبير عروس:** أستاذ التعليم العالي، متخصص في الحركات الإسلامية، مدير مخبر: الدين والمجتمع، جامعة الجزائر **02**

«أبو القاسم سعد الله»